باص ٤٤ يحتكر خط صورباهر القدس .. الشركات العربية تبدي استعدادها لحل الازمة

القدس - ان من يقف في محطة باصات باب العامود او غيرها، في ساعات الظهيرة، وبالضبط بين الساعة الثانية والسادسة مساء يشهد العجائب، مئات من الرجال والنسوة والاولاد يتراكضون، ويتعالى الصياح والشتائم، ولكن "اولاد الحلال" - الله يسامحهم - لا يستطيعون التوفيق بين المتشاجرين فلا مجال "للصلحة" "وفنجان القهوة" - لا وقت لذلك الان - لان المهم هو اللحاق بالباص.

ان ازمة المواصلات والحق يقال، هي ازمة عامة. ولكن ازمة المواصلات على خط صور باهر - القدس هي اعقدها واكثرها استفحالاً، ان هذا الخط يحتكره باص رقم ٤٤ من شركة "ايجد". يقول المواطنون ان هذه الازمة لم تكن سابقاً، لقد عملت على هذا الخط في السابق مجموعة من شركات الباصات العربية هي شركة باصات بيت لحم، بيت جالا، بيت نجار، وكانت خدماتها منتظمة على هذا الخط بالرغم من قدم الباصات. لكن هذه الشركات حولت خطوطها سنة ١٩٦٧ الى طريق البقعة نظرا لاختصار المسافة ولكنها منعت من تسيير باصاتها بين صور باهر والقرى المحيطة بها، بحجة انه لم يكن لاي من هذه الشركات قبل سنة ١٩٦٧ امتياز محدد لاستخدام هذا الخط، وبالتالي فقد منح الامتياز لشركة ايجد ولباص رقم ٤٤.

الطالع مفقود والنازل مولود

ان عملية حسابية بسيطة، تدلنا كم عدد باصات ايجد العاملة على الخط. ان هذه الباصات التي تعمل على خطوط صور باهر والقرى المحيطة مثل رأس العامود، الصلعة، جبل المكبر ، ام طوبا، تنقل كل يوم حوالي ١٠٠٠ راكب بين عامل وموظف وطالب هذا عوضا عن النساء والاطفال، ويقدر عدد الراكبين بالباص الواحد في ساعات الصباح وساعات الظهيرة اي عندما تشتد الازمة حوالي ١٠٠ راكب، اما ساعات الانتظار على قارعة الطريق وكما يقول شهود العيان فهي تتراوح بين الساعتين والثلاث ساعات، ان هذه المعطيات تقودنا الى الاستنتاج بأن عدد الباصات العاملة على الخط لا يتجاوز الاربعة او الخمسة باصات وذلك لخدمة مجموعة من القرى يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٠ الف نسمة.

ان كل ما يجري من ركض وتسلق ومصارعة وملاكمة للوصول الى الباص ومن ثم الارتصاص فيه باعداد كبيرة مما يجعل حتى عملية التنفس تحدث بصعوبة، ان كل ذلك يحرم المواطنين مجرد الشعور بالراحة بعد عناء يوم طويل من العمل ويقول بعض المواطنين "نحن نعتبر المواصلات يوم عمل ثان لنا لانه يكلفنا من العناء والجهد والوقت بمقدار ما نبذله طيلة النهار" ويقول اخرون "لقد ارسلنا مئات الشكاوي والاحتجاجات ولكن لا حياة لمن تنادي" "ان حياتنا تتعرض يومياً لخطر الموت والى متى سيستمر هذا الوضع".

ان ازمة المواصلات الى صور باهر هي نموذج حي لازمة المواصلات كل يوم ونحن نود التنويه هنا ان خطوط المواصلات لمستعمرة ارمون هنتسيف (قصر المندوب) قرب صور باهر منتظمة مئة بالمئة ولا تواجه اي مشكلة.

اقتراح

توجهنا الى شركات الباصات العربية، ولقد ابدت استعدادها لارجاع خدماتها لخط صور باهر - القدس. ان هذه الشركات تملك حوالي ٤٠ باصاً ويمكن الاستفادة منها بشكل فعال للتقليل من حدة الازمة. ومن ناحية اخرى تقدم بعض المواطنين باقتراحات اخرى بناءة مثل انشاء شركة باصات تعاونية للعمل على هذا الخط، يتم تحويلها بمشاركة كل المواطنين عن طريق طرح اسهم للاكتتاب العام.

لمـــاذا التميز في بعض المؤسسات

من منطلق القناعة، بالحاجة الى توسيع الجمعيات الخيرية والتعاونية وتطويرها، اخذت مجموعات جديدة من الشبان والشابات في التقدم بطلبات انتساب الى تلك الجمعيات.

ولكن بدلا من ان يرحب القائمون على بعض تلك الجمعيات بهذه المبادرة الجديدة، ويروا فيها فرصة لتعزيز جمعياتهم وشحنها بطاقات جديدة، اخذ بعضهم يضع العراقيل امام تلك البادرة.

وفي الفترة الاخيرة وقفت عضوة الهيئة الادارية للجمعية الاستهلاكية في البيرة، الانسة ماهرة الدجاني، ضد قبول انستين تقدمتا بطلب الاشتراك وشراء اسهم في تلك الجمعية الاستهلاكية.

وبالمناسبة ليس هذا هو اول موقف للانسة ماهرة الدجاني، بل كان لها مواقف في مناسبات اخرى وفي جمعية اخرى.

نكتفي الان بالسؤال المؤدب لماذا يا انسة ماهرة؟ وهل هناك موانع حقيقية، وان وجدت ليتنا نعرفها...

بلدية القدس لا تعرف المواطنين الا للضرائب

تلنديا - من المفارقات العجيبة، والتقسيمات الادارية الاكثر عجباً. ان طريق القدس - رام الله الرئيسية تكاد تكون فاصلا بين منطقة القدس ومنطقة الضفة الغربية عند مخيم تلنديا، فالمخيم يتبع رام الله، والمنازل التي تقع غربي الطريق تتبع بلدية القدس، او بمعنى اخر ينطبق عليها ما ينطبق على شعفاط وبيت حنينا وغيرها من المناطق التي ضمتها السلطات الاسرائيلية لبلدية القدس، غير ان الامر ينطبق على هؤلاء المواطنين في النواحي التي تهم البلدية المذكورة فقط، فهي تحصل الضرائب المختلفة، وتفرض الرسوم المتعددة على كل صغيرة وكبيرة، بينما لا يرى سكان هذه المنطقة مثلا، سيارة النفايات، ثم ان الشوارع الفرعية لا تزال من غير تعبيد على الرغم من الطلبات العديدة للمواطنين بضرورة تعبيدها بالاضافة الى حرمان هذه المنطقة، من كل الخدمات الضرورية.

في منطقة رام الله

افرجت السلطات عن الشاب بسام حييم من قرية عابود الذي اعتقل قبل ثلاثة اسابيع مع زملاءه ربحي واخيه فلاح مصطفى رباح من نفس القرية، وفؤاد البرغوثي من قرية دير ابو مشعل، ووجهت لهم تهمة وضع متاريس على الطرق المؤدية الى قراهم الا انهم انكروا هذه التهم والجدير بالذكر ان فلاح وفؤاد طالبان في مدرسة عابود الثانوية.

من اجل وقف التلاعب في بوالص التامين

في خضم الفوضى والتلاعب المتزايد في الاسواق المحلية يتعرض قطاع من المواطنين الذين يمتلكون سيارات لنفس الفوضى والتلاعب، وخاصة في قضايا التأمين على مركباتهم فصاحب السيارة المؤمّن، لا يزال يدفع قيمة التأمين على سيارته بنسبة تزداد سنة بعد اخرى، على الرغم من النسبة المئوية المختلفة التي من حقه ان يحصل عليها في كل عام مقابل امتيازات تقدمه في السن، وتقادم الزمن على حصوله على رخصته لقيادة سيارته..

هذا بالاضافة الى عشرات القضايا التي تتحكم في حلها العشائرية، والتي تكون غالباً في صالح مكاتب التامين دائما والشركات الممثلة لها، وانطلاقا من حرصنا على نوعية هذه الفئة من الناس، وتوضيح الغبن اللاحق بهم، سنحاول هنا توضيح الحقوق المختلفة لصاحب بوليصة التامين، لتفادي وقوعه في شرك اي محاولة لابتزازه.

خفايا الحسم للمؤمن

يتقاضى المؤمن عند عدم تعرضه لحوادث نسبة ٥ بالمئة لكل سنة، هذا اذا مضى على الرخصة اكثر من سنة، وعمره اكبر من ٢٤ عاماً، وعندها ياخذ قسما اخر يصل احياناً الى ١٠ بالمئة من قيمة التامين الاساسي وترتفع هذه النسبة سنوياً، بسبب عدم وقوع حوادث للمؤمن بمقدار ٥ بالمئة، وتصل في النهاية الى حد اعلى يصل حتى ٤٠ بالمئة.

من خلال سؤال عدد كبير من

او الامتيازات والحقوق، وبالتالي، فهي تضيع عليهم وتعود الى مكاتب التامين التي يسكت بعضها عن تذكير المؤمن بحقوقه، وبالتالي تترك لامانة المكتب، بعد ان يكون صاحب المكتب قد حسم العمولة على الشركة، على انه اعطاها للزبون، غير اننا لا ننكر ان بعض الشركات - وهي قليلة جداً - تسجل هذه الحسميات على نفس بوليصة التامين، غير ان معظم المؤمنين لا يقرأونها بالتفصيل اذ انه على الاغلب - ان لم يكن دائما تكتب بالعبرية.

هناك بعض الشركات ترفض التامين لشخص تحت سن ٢٤ عاماً، او لم يمض على رخصته سنة واذا قبلت احدى شركات التامين القيام بذلك، فإنها قانونيا تأخذ ١٥ بالمئة زيادة على الرخصة، و ١٥ بالمئة على صغر السن غير ان المؤمنين من هذا النوع يجب ان يفهموا انهم غير مؤمنين فعليا، اذ ان الشركة لا تتعرف على تأمينهم هذا في حالة وقوع حادث.

"الكريدت فيز"

المواطنين في الضفة الغربية لاحظنا ان عدداً كبيرا من هؤلاء، دفعوا المبالغ المستحقة عليهم نقدا وبالكامل، الا ان مكاتب التامين المؤمنة لهم اضافت عليهم نسبة ٣ - ٤ بالمئة رسوم تقسيط او ما يسمونه في عالم التامين "كريدت فيز". فإذا كان رسم التأمين ٢٠٠٠ ليره مثلا فان المكتب يضيف عليها ستين ليرة رسوم تقسيط مع ان المؤمن دفعها للمكتب نقداً، وبحساب بسيط نستطيع ان نعرف المبالغ الضخمة التي تتقاضاها مكاتب التامين من هذه النسبة ٣ - ٤ بالمئة من المواطن.

هناك ايضا عدة قضايا تلاعب حدثت، منها ان عددا كبيراً من المواطنين، اكتشف ان المبلغ الذي دفعه لمكتب التامين مقابل تامين سيارته لم تخرج من المكتب ويكتشف المؤمن ذلك اذا ما تعرض لحادث واذا به غير مؤمن مع انه دفع كل ما طلب منه لمكتب التامين.

رسوم التامين في هذا البلد، اصبحت تجارة، على الرغم من انها محددة فرسوم التامين لنفس السيارة لها اسعار مختلفة من مكتب لاخر وربما تصل الفروقات احياناً الى ٥٠٠ ليرة. والسر في الامر ان عددا من هذه التامينات خاطئة ولا تطابق المركبة المؤمن عليها، اما من ناحية قوة المحرك، او حمولتها ....الخ، كل هذه الامور، تؤدي الى اكتشاف المؤمن متاخرا انه غير مغطى من شركة التامين التي امن فيها.

وهذا يتطلب رقابة اكثر، واذا افترضنا ان الرقابة هذه غير متوفرة، فلنكن نحن الرقباء، ولنتعامل مع شركات التامين بحذر شديد، ونضع حسن النية جانبا ولو الى حين.

غرامات صارمة على مخالفات البناء

القدس - فرضت محكمة البلدية في القدس غرامات صارمة على كل الذين اقاموا بناء او اضافوا تحسينات عليه، دون ان يحصلوا على تراخيص خاصة من البلدية. ولقد امرت محكمة البلدية في حالات كثيرة عدم استعمال هذه المباني او الاضافات ومن ثم هدمها. ومن المعروف ان تجاوزات البناء هذه تاتي نتيجة رفض البلدية اعطاء تصاريح بناء للمواطنين العرب في منطقة القدس. ولقد ورد في التقرير الشهري لبلدية القدس بانه قد حكم على السيد عاهد عطية حسن نمر من صور باهر بدفع غرامة مالية مقدارها ٣٥٫٠٠٠ ليرة او ٦ اشهر سجن كما حكم عليه بالسجن لمدة ٦ اشهر اخرى ولمدة ٣ سنوات مع وقف التنفيذ ودفع رسوم مضاعفة بمبلغ ٦٫٣٠٠ ليرة. وقد حكم ايضا على ابناء عائلة الحلاوة من بيت

هذا وقد ادعى قسم الهندسة في بلدية القدس، بأن مفتش المساحة اللوائي، هو الذي يرفض الموافقة على منح تراخيص جديدة للبناء في القسم الشرقي من القدس. وكان بعض المساحين قد تقدموا بمذكرة احتجاج بهذا الخصوص.

ولقد ورد في العريضة - كما جاء في النشرة الشهرية الصادرة عن البلدية - بأن المسؤولين في قسم هندسة البلدية رفضوا الموافقة على المخططات التنظيمية التي تطلبها البلدية، من المواطنين العرب، بغرض الحصول على تراخيص الابنية، وتفادي المخالفات للبناء.

وقد جاء هذا الرفض - كما ورد في النشرة - بحجة ان بعض المساحين العرب الذين تقدموا بهذه المخططات، يحملون رخصاً منذ